

هدنة مفتوحة في أسوان

3 سنوات سجن لقادة «6 أبريل»... وإرجاء محاكمة مبارك في قتل متظاهري ثورة «25 يناير» إلى اليوم

نجحت جهود الحكومة المصرية في التوصل إلى تهدئة في أسوان بعدما تأزم الوضع في المدينة، فيما صدر الحكم أمس بحق مؤسس حركة «6 أبريل» واثنين آخرين معه بالسجن لـ 3 سنوات

بعد أيام على احتدام المعارك بين قبيلتي «الدابودية» و«الهلايل» في محافظة أسوان جنوبي مصر، التي أدت إلى مقتل 25 شخصاً وإصابة 50 آخرين في جروح، توصلت القبيلتان إلى هدنة مفتوحة لمدة 3 أيام برعاية المحافظ مصطفى يسري. وبحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي للمحافظ، فإنه «جرى التوصل إلى هذه الهدنة بعد اجتماعات مطولة مع الجانبين بحضور قيادات الدابودية والهلالية، وقيادات القبائل العربية والأسوانية وقيادات أمنية في المحافظة». وتضمنت بنود الهدنة «عدم قيام أي منهم بالاعتداء على الآخر خلال فترة الهدنة، وأيضاً وقف الحملات الإعلامية المتبادلة، وإطلاق سراح كل من قبض عليهم من شباب القبيلتين، باستثناء المتهمين في قضايا جنائية، فضلاً عن حصر المشكلة في مجال التنازع بين القبيلتين، فقط دون امتدادها إلى باقي المناطق أو الأطراف الأخرى»، وفقاً للبيان.

وتضمن الاتفاق أيضاً سرعة دفن الجثامين من الجانبين بعد تصريح النيابة العامة بذلك، وبدء لجنة تقصي الحقائق في أعمالها للوقوف على أسباب الأحداث، مع الحصر الفوري لكافة الخسائر، سواء كانت في المنازل أو المحال أو السيارات أو المواشي. الأحداث في أسوان حضرت في اجتماع الرئيس المؤقت عدلي منصور، مع رئيس الحكومة إبراهيم محلب، ووزير الدفاع الفريق



غرم مؤسس حركة «6 أبريل» أحمد ماهر وأحمد دومة ومحمد عادل 50 ألف جنيه لكل منهم (حسن محمد - أ ف ب)

بالتظاهر دون موافقة وزارة الداخلية والاعتداء على رجال شرطة قبيل مثلهم أمام النيابة العامة للتحقيق معهم بتهمة التظاهر دون موافقة الأجهزة المعنية. الحكم بحق الناشطين الثلاثة الذين كان لهم دور بارز في ثورة «25 يناير» لاقت موجة اعتراض عارمة في أوساط القوى والمنظمات الدولية. ونظم عدد من النشطاء وقفة احتجاجية أمام قصر الاتحادية الرئاسي للمطالبة بالإفراج عن أحمد دومة ومحمد عادل وأحمد ماهر، وللمطالبة بإسقاط قانون التظاهر. بدوره، طالب المرشح الرئاسي المحتمل حمدين صباحي بعفو رئاسي عن المحكوم عليهم. أما الناشط خالد داود، فأكد عبر صفحته على موقع «تويتر» مواصلة النضال للإفراج عن شباب ثورة «25 يناير»، مشيراً إلى التحضير للانتفاضة. في سياق متصل، ذكرت وكالة «أنباء الشرق الأوسط» الرسمية أن من المتوقع أن تصل مفوضة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون إلى القاهرة غداً لإجراء محادثات مع المسؤولين المصريين، من ضمنها موضوع الحكم بحق النشطاء.

بدورها، رأت المديرية التنفيذية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومان رايتس ووتش، ساره ليا ويتسون أن «الحكم مسمار إضافي في نعش الثورة المصرية».

في غضون ذلك، أرجأت محكمة جنايات القاهرة نظر محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه ووزير داخلته حبيب العادلي و6 من مساعدي الأخير بتهمة «قتل متظاهرين»، إلى جلسة اليوم. وقررت المحكمة التأجيل لاستكمال مراجعة دفاع وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي. إلى ذلك، أقت الشرطة المصرية القبض على القيادي الإسلامي صلاح شحاتة القريب من زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري والمحكوم عليه بالإعدام غيابياً في تسعينيات القرن الماضي لاتهامه بمحاولة اغتيال أحد الوزراء (الأخبار، رويترز، أ ف ب، الأناضول)

الرئاسة السفير إيهاب بدوي، أن المجلس انعقد على أربع جلسات متتالية، للوقوف على الموقف الأمني في البلاد ومستجدات الأوضاع الداخلية، حيث عُرضت الجهود والخطوات ذات الصلة والهادفة إلى ضمان أمن البلاد واستقرارها وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين. من جهة أخرى، أيدت محكمة جناح مستأنف عابدين، إحدى محاكم الجناح المستأنفة في القاهرة، ما اشتمل عليه الحكم الصادر عن المحكمة الأدنى درجة في كانون الأول الماضي من تغريم مؤسس حركة «6 أبريل» أحمد ماهر وأحمد دومة ومحمد عادل 50 ألف جنيه (7168 دولاراً) لكل منهم مع السجن ثلاث سنوات. وقال المصدر القضائي إن المتهمين أدينوا

والبحث العلمي والموارد المائية والري، فضلاً عن رئيس جهاز المخابرات العامة واللواء مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع بالإقامة. وذكر المتحدث باسم

إلقاء القبض على صلاح شحاتة القريب من زعيم «القاعدة»

والبعث العلمي والموارد المائية والري، فضلاً عن رئيس جهاز المخابرات العامة واللواء مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع بالإقامة. وذكر المتحدث باسم

أول صدقي صبحي، ووزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم. وأوضح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، السفير إيهاب بدوي، أن منصور تلقى تقريراً عن مستجدات الموقف في محافظة أسوان، تضمن التدابير الأمنية المتخذة من قبل القوات المسلحة والشرطة لمنع تجدد الاشتباكات، فضلاً عن الإجراءات المتخذة للحيلولة دون تكرار ما حدث، ووجه أمراً بمحاسبة أي مسؤول ثبتت تقصيره في الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته. كذلك، ترأس منصور، اجتماع مجلس الأمن القومي، بحضور رئيس الحكومة، ووزراء الدفاع، والداخلية والخارجية والبتترول والثروة المعدنية والكهرباء والطاقة المتجددة، والمالية والتعليم العالي

أحلام الرئاسة تدغدغ المصريين

القاهرة - سلمه خطاب

بثقة واضحة وطموح كبير توافدوا على مدار الأيام الماضية إلى مقر اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية المصرية، لإعلان رغبتهم في الترشح للرئاسة. مواطنون عاديون بعضهم أبعد ما يكون عن السياسة، والبعض الآخر تعرض لحالات تعذيب أو ظروف قهرية جعلته يفقد بعضاً من قواه العقلية. أتوا على أمل أنهم يملكون القدرة على تحسين الأحوال ورفع الظلم حين يتولون منصب رئاسة الجمهورية.

ورغم معرفتهم أن الشروط التي وضعتها اللجنة العليا للانتخابات لقبول طلبات ترشحهم سلفاً، إلا أن ذلك لم يثن بعض الراغبين في الترشح عن التوجه إلى مقر اللجنة في منطقة مدينة نصر، لإعلان رغبتهم في الترشح أو إبداء اعتراضهم على هذه الشروط. خالد بدير، الحاصل على «دبلوم تجارة - مؤهل متوسط»، واحد من الراغبين في الترشح، وقد حضر ليبيدي اعتراضه على شرط ضرورة حصول المرشح على مؤهل عال. قال خالد لـ «الأخبار»، إن «هذا الشرط (المؤهل العالي) يخلق نوعاً من

التمييز بين المواطنين الذين يريدون الترشح، ويرون في أنفسهم القدرة على إدارة البلاد». وبالرغم من عدم إتمامه تعليمه الجامعي، يشير بدير إلى أن تطوير التعليم والثقافة على رأس برنامج الانتخابي.

الأحوال الأمنية أيضاً تحصل على مكانة متميزة داخل برنامج بدير الانتخابي، الذي يرى أن الشرطة الحالية غير مؤهلة للتعامل مع المواطنين العاديين في الشارع. ورغم أنه لا يملك رؤية واضحة لتطوير أداء الشرطة، إلا أنه يقول: «إذا توليت منصب رئاسة الجمهورية، سأضاعف عدد الشرطيين في مصر إلى ثلاثة أضعاف حتى يقدرنا على ضبط الحالة الأمنية في الشارع».

أما محمد عبد الفتاح (73 عاماً)، الذي أرسل خطاباً إلى رئيس اللجنة العليا للانتخابات، يخبره فيه برغبته في الترشح للانتخابات، رغم علمه بعدم أهليته لذلك، أوضح لـ «الأخبار» أنه بسبب ما تعرض له من «تعذيب وحشي في جهاز أمن الدولة» في وقت سابق، يريد أن يصبح رئيساً «لمنع الظلم والتعذيب الذي يحدث في البلاد».

راغب آخر في الترشح يدعى حسن الثغر قطع الطريق من محافظة المنيا

أحد المتقدمين طالبه الصحفيين بهناداته بالرئيس

في صعيد مصر، إلى قلب القاهرة، ليسحب أوراق الترشح للانتخابات الرئاسية فقط ليتنازل بعد ذلك للمشير عبد الفتاح السيسي. ويقول الثغر «إنه لا يثق في أحد يدير البلاد سوى (المشير عبد الفتاح السيسي)». ثقة الثغر بنفسه دفعته إلى التأكيد أنه متيقن بفوزه في الانتخابات، لذلك «قدم للترشح ليضمن أن لا يخسر، ثم يتنازل للفريق السيسي عن الحكم».

الثقة بالقدرة على الفوز لا تنحصر في الثغر، بل يشاركه فيها فتحي سليم الذي طالب الصحفيين الموجودين أمام مقر اللجنة العليا

للانتخابات بأن لا يناديه أحد إلا بـ «الرئيس»، معلناً أنه توصل إلى درجة عالية من علوم بسميها «علوم رئاسة الجمهورية»، وهي الشيء الوحيد الذي يؤهل الشخص لتولي منصب الرئيس.

وشرح سليم لـ «الأخبار» معنى «علوم رئاسة الجمهورية» بأنها «درجات علمية وتكنولوجية وعسكرية ودينية تخطى جميعها بدرجة الامتياز»، مضيفاً أن «المجلس العسكري يعلم بضرورة توليه منصب رئيس الجمهورية، وأنه سيأتي لأصطحبه للرئاسة».

وأضاف: «مكّنش ينفع اللي حصل ده طالما (الرئيس محمد) مرسي اتعزل أنا اللي كان المفروض أبقى مكانه على طول». ولأنهم مواطنون عاديون، فإن أيّاً من الراغبين في الترشح لم يلق أي رد فعل شعبي أو إعلامي، وحتى صفحات التواصل الاجتماعي لم تعطل خطوات المواطنين العاديين أي أهمية، ما دام الشارع المصري قد حصر اهتمامه بالانتخابات بالمرشحين المحتملين فقط: المشير عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي اللذين لم يسحبا أوراق ترشحهما لحد الآن.

ما قل ودل

دعا المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية المصرية، حمدين صباحي إلى مبادرة وطنية جامعة لحل أزمة أسوان، تجتمع عليها مختلف الشخصيات مهما كانت اختلافاتهم وتوجهاتهم. وقال صباحي: «أدعو كافة الشخصيات، بما فيها حملات مرشحي الرئاسة،



التي من بينها المشير عبد الفتاح السيسي، للالتحام جميعاً حتى حقن الدماء». وأعلن صباحي لصحيفة «الدوم السابع»، عقب انتهاء لقائه بوفد الاتحاد الأفريقي أمس، أنه حسم قراره بموعد تقديم أوراقه للجنة العليا للانتخابات نهاية الأسبوع الحالي (الأخبار)